



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



التطبيع مع إسرائيل في منطقة الخليج العربي دلالاته وتأثيره على دولة الكويت

إعداد
نور خالد صباح

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (١)

نوفمبر ٢٠٢٠م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



**التطبيع مع إسرائيل
في منطقة الخليج العربي
دلالاته وتأثيره على دولة الكويت**

إعداد
نور خالد صباح

تقدير موقف
العدد (١)

نوفمبر ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)
البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠٢٠



أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «تقدير موقف» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام - دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت



تقديم:

إبرام دولتان من دول مجلس التعاون الخليجي، وهما دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، لاتفاقية سلام وتطبيع للعلاقات مع إسرائيل يُعدُّ حدثاً بارزاً وغير مسبوق في منطقة الخليج العربي. ولا شك بأن هذه الخطوة سوف يكون لها تأثيرات مستقبلية على كيفية تعاطي دول المنظومة الخليجية الأخرى ومنها الكويت مع ملف التقارب والتطبيع مع إسرائيل. وباعتبار أن دولة الكويت هي إحدى الدول العربية التي طالما أعلنت مواقفها الثابتة والداعمة للقضية الفلسطينية والرافضة للتطبيع مع إسرائيل دون تحقيق الاشتراطات التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، يأتي تقرير «تقدير موقف» الحالي لتسليط الضوء على هذا الموضوع ومدى تأثير هذه الخطوة الإماراتية البحرينية على مواقف دولة الكويت تجاه القضية الفلسطينية والتطبيع مع إسرائيل، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تواجه دولة الكويت في المستقبل المنظور فيما يتعلق بهذه القضية.

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز



مقدمة

شهدت المنطقة العربية على مدار السنوات الأخيرة انقسامات حادة في المشهد السياسي وتراجع دور الدول الاقليمية الكبيرة والمؤثرة، حيث أصبحت كثير من هذه الدول منشغلة بالشأن الداخلي أكثر من الاهتمام بالقضايا العربية، وهو ما أثر على ثقل الدول العربية جراء مواقفها. وفي المقابل، حافظت الكويت بسياستها الخارجية والتزامها بمبادئها الراسخة في شتى القضايا، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية والتطبيع مع إسرائيل على كلمتها الموحدة التي أكدت على مركزية القضية الفلسطينية ودعم خيارات الشعب الفلسطيني. وفي ظل المتغيرات الراهنة وبعد إبرام دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي، وهما دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، اتفاقية سلام مع إسرائيل برعاية أمريكية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، يناقش هذا التقرير مدى تأثير هذه المتغيرات على دولة الكويت وموقفها تجاه القضية الفلسطينية ومسألة التطبيع مع إسرائيل.



المشهد العربي

لا يخفى على أحد اليوم ماتشهده المنطقة العربية والشرق الأوسط من انقسامات كبيرة في المواقف تجاه الكثير من القضايا، ويمكن القول أن الأمور قد زادت حدة بعد قيام الثورات العربية في عام ٢٠١١. حيث أصبح المشهد العربي اليوم يرتكز على تصنيفات يمكن تحديدها فيما يلي:

١- الدول العربية الهشة / الفاشلة / المضطربة: حيث تعاني بعض الدول العربية اليوم من هشاشة وضعها الداخلي على مستويات عدة واضطراب بعضها الاخر بانشغالها بشؤونها الداخلية مثل قضايا الفساد والبطالة والفقر وسوء الادارة، وفشلها في الوصول لاتفاق يجمع أطراف الدولة تحت سلطة حكم موحدة جراء الحروب والانقسامات الداخلية. فقد اتفقت كل من الباحثة Woodward Susan و Rosa Brook على أن الدول الفاشلة أو المضطربة أو الهشة هي التي تقف عاجزة عن الالتزام بمسؤولياتها الداخلية تجاه مواطنيها وتجاه المجتمع الدولي وتعاني من ضعف سلطتها المركزية فتلجأ لأساليب العنف لتثبيت ما كانت تتمتع به من انتماء من جانب الشعب.^(١)

٢- التحالفات الاقليمية: اعتمدت بعض الدول العربية بشكل رئيسي على التحالفات الاقليمية Alliance Theory التي تؤمن لها الحماية

١- محمد الشريف أفضي / لزهرة وناسي، إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ٩، العدد ٢، الجزائر، يوليو ٢٠٢٠، ص ٥٠٢-٥٠٣.

والغطاء الأمني، حيث لم تعد مصادر التهديد خارجية فقط، وإنما بين أطراف الاقليم الواحد نفسه، حيث أصبحت الدول تتربص ببعضها البعض مثلما حصل من جانب العراق تجاه الكويت في صيف عام ١٩٩٠. ويرى بعض المحللون^(٢) بأن الحل الأمثل لحالة التشرذم التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط يكمن في إقامة التحالفات الإقليمية.

٣- سياسة التدخل في شؤون الدول المجاورة: قيام بعض الدول العربية بالتدخل سياسياً وعسكرياً في شؤون السياسة الداخلية وخرق مبدأ السيادة Sovereignty للدول المجاورة، ومد أذرعها تحت غطاء ومبررات التدخل الانساني وتحقيق السلام والاستقرار، كما حصل في الحالة الليبية والسورية، حيث أصبحت كل دولة من هذه الدول مسرحاً للحروب الوكالة التي نتج عنها الحروب الأهلية وتدهور الوضع الإنساني. وهذا ما يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٣/٣٦ المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٨١ بإعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول: «لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي سبب كان، في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى».^(٣)

٤- عدم فاعلية المنظمات العربية الاقليمية: وهو ما يشير إلى انقسام الرأي وعدم اتفاق المصالح بين الدول، ما جعل من الصعب تحقيق التنسيق في المواقف في عمل المنظمات العربية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، كما

٢- عبدالله خليفة الشايجي، أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور - الأسباب - الوساطات - وسيناريوهات المستقبل / ٢٠١١ - ٢٠١٩، آفاق للنشر، ط/٢، الكويت، ٢٠١٩، ص ٥٢ - ٥٣.
٣- إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول، الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ١٠٣/٣٦ المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٨١.

عانت منظمة مجلس التعاون الخليجي GCC من انقسام حاد وضعف واضح بعد ظهور الأزمة الخليجية في عام ٢٠١٧. ففي ابريل عام ٢٠١٨ عُقد مؤتمر (فكر ١٦) بحضور شخصيات سياسية عربية، وكان الهدف منه بيان أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية في صناعة الاستقرار وتعاملها مع الفوضى، إضافة إلى ما تم ذكره من شعور المواطن العربي بالاحباط والانهزامية من مستوى هذه المؤسسات وعدم فاعليتها.^(٤)

٥- الوتيرة المتسارعة نحو التطبيع مع إسرائيل: وتعتبر قضية التطبيع من الملفات التي برزت في الآونة الأخيرة بشكل ملفت. حيث من المعلوم بأن مصر كانت أول دولة عربية تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨، وساهم اتفاق أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ في قيام الأردن كذلك بتطبيع علاقاته مع إسرائيل في عام ١٩٩٤ في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية «معاهدة وادي عربة». وكانت مسألة التطبيع بعيدة نوعاً ما عن منطقة الخليج العربي لعدم وجود حدود مشتركة لها مع إسرائيل، عدا ظهور بعض البوادر لمسألة التطبيع مثل إنشاء مكتب تجاري إسرائيلي في العاصمة القطرية الدوحة، أو مشاركة إسرائيل في بعض المسابقات الرياضية في عواصم خليجية مثل الدوحة وأبوظبي. ثم ظهرت إشارات أوضح للتطبيع في دول الخليج العربية مثل استقبال سلطان عمان الراحل السلطان قابوس بن سعيد رحمه الله لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو في عام ٢٠١٨، وزيارة وزير الثقافة الإسرائيلي للعاصمة الإماراتية أبوظبي، ومشاركة إسرائيل في مؤتمر الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٤، وكذلك مشاركتها في مؤتمر المنامة الذي استضافته البحرين في يونيو

٤. مؤتمر دور المنظمات الإقليمية والدولية في صناعة الاستقرار، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ابريل ٢٠١٨.

٢٠٢٠. ولكن التطور غير المسبوق ظهر عندما قامت كل من الإمارات والبحرين بتوقيع اتفاقٍ للسلام مع إسرائيل، أُطلق عليه «اتفاق إبراهيم»، في العاصمة الأمريكية واشنطن وبحضور الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، ويتضمن هذا الاتفاق إقامة علاقات متبادلة بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين. ورحبت سلطنة عمان من جانبها بهذه الخطوة الإماراتية البحرينية.

وبعد سقوط نظام صدام في العراق وزيادة النفوذ الإيراني فيه، ونشوب ثورات «الربيع العربي»، أصبح السؤال المطروح لدى بعض الدول العربية وخاصة الخليجية يتمحور حول أيهما يشكل خطراً أكبر على أمن دول الخليج العربية: إيران أم إسرائيل؟ ومع تولي دونالد ترامب السلطة في البيت الأبيض بدأت الكفة تميل بشكل أوضح للتقارب الخليجي مع اسرائيل.

وبناءً على هذا الاتفاق ربما تهدف اسرائيل للوصول إلى التناغم السياسي وتوحيد المواقف مع دول الخليج العربية تجاه مختلف الملفات والتنسيق لمواجهة التهديدات المختلفة ومنها التهديد الإيراني في المنطقة.

موقف الكويت من التطبيع مع إسرائيل

تمتاز دولة الكويت بثوابت ومرتكزات تجاه كثير من القضايا العربية وخاصة تجاه القضية الفلسطينية. ويقوم موقف الكويت على دعم خيارات وحقوق الشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة خصوصاً ما يتعلق بحق تقرير المصير وحق العودة وإقامة دولة فلسطينية.

وقد كان ملفتاً موقف رئيس مجلس الأمة الكويتي السيد مرزوق الغانم خلال المؤتمر الـ ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مدينة سانت بطرسبورغ الروسية عام ٢٠١٧ حينما وجه كلمته ضد رئيس الوفد الإسرائيلي وطالبه بالرحيل وترك القاعة ناعثاً إياه بالمحتل والقاتل، وهو ما يؤكد تناغم الموقفين الرسمي والشعبي في الكويت فيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية.

لذا تُعبّر الكويت عن كلمة موحدة في موقفها الواضح والمعلن في المحافل الرسمية وخطاباتها الدائمة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دعم القضية الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه، وموقفها الثابت ضد التطبيع وتأكيدها على أنها لن تلحق بركب التطبيع مع إسرائيل دون الالتزام بالقرارات الدولية وبما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني.

وحسب ما نشرته الصحف الكويتية ومنها صحيفة القبس^(٥) بأن الكويت ثابتة على موقفها المبدئي الذي يقوم على التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية. وهو ما جاء متسقاً مع مواقف الشعب الكويتي الذي عرف بتنوعه وأطيافه الإسلامية والبرالية والقومية والعروبية والداعم للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني. وتمتاز الكويت عن غيرها من الدول الخليجية والعربية بارتفاع سقف الحرية فيها للتعبير عن الرأي. حيث ظهرت في الكويت حملات شعبية ضد التطبيع مع إسرائيل ومنها

٥- الكويت آخر من يطبع مع إسرائيل، الكويت، صحيفة القبس، أغسطس ٢٠٢٠.

وسم «كويتيون ضد التطبيع» في موقع تويتر، وإعلان بيان مشترك من القوى والتيارات السياسية في الكويت ضد التطبيع مع إسرائيل، وذلك بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الكويت قد تنضم سريعاً لاتفاقية السلام مع إسرائيل. وفي افتتاح دور الانعقاد الخامس التكميلي للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة الكويتي في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الخالد الصباح على مركزية القضية الفلسطينية ودعم الكويت لخيارات الشعب الفلسطيني.

مرتكزات سياسة الكويت الخارجية

يرجع موقف الكويت في التعامل مع القضايا الاقليمية والدولية إلى سياستها الخارجية المتوازنة والحيادية، والتي وضع أسسها صاحب السمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله.

حيث سارت الكويت على ثوابت ومبادئ لم تتخل عنها، وراعت هذه السياسة معطيات الكويت الجغرافية وظروف بيئتها الإقليمية. لذلك استخدمت سياسة الكويت الخارجية أدوات متنوعة لتحقيق أهدافها ومنها الوساطة والمساعدات وكذلك العمل الإنساني الذي برز بشكل واضح في أجندة سياسة الكويت الخارجية خلال الفترات الأخيرة^(٦).

ومن الثوابت التي حافظت عليها الكويت في سياستها الخارجية ما يتعلق بالتوازن الإقليمي والدولي وتبني منهج الحياد الإيجابي والابتعاد عن سياسة المحاور وإقامة التحالفات^(٧)

٦- التوازن والحياد في الكويت، مقابلة قناة الجزيرة مع فيصل أبو صليب، الدوحة، أكتوبر ٢٠٢٠.
٧- فهد يوسف الفضالة، مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي: دراسة تحليلية لكلمات صاحب السمو الشيخ/ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت - رحمه الله، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ط/ ١، العدد ٣٢، الكويت، سبتمبر ٢٠١١، ص ١٣ - ١٤.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أيضاً بأن الكويت تمتاز بالمحافظة على خطابها السياسي المعتدل تجاه قضايا الأمة العربية والاسلامية وعدم الانجراف وراء التحزب والاصطفاف أو التسرع في صنع القرار. كون أن دولة الكويت تقع في منطقة متوترة وغير مستقرة وفيها الكثير من بؤر النزاعات، لذلك فإن على الكويت أن تتعامل مع الملفات الإقليمية بتوازن وحذر نتيجة الاستقطاب الذي يظهر فيها ومنها ملف التطبيع مع إسرائيل.

وهناك ركيزتان رئيسيتان في سياسة الكويت الخارجية منذ نشأتها وهما التوازن والحياد، وهما ما تسعى الكويت إلى الحفاظ عليه بما يحقق مصالحها الاستراتيجية^(٨)

مدى تأثير تطبيع بعض دول مجلس التعاون على دولة الكويت

يمكن القول بأن الكويت غير مضطرة للتطبيع مع إسرائيل، لأن ليس لها حدود سياسية مشتركة معها^(٩) وليس لها خطوط مواجهة مباشرة معها أو تهديدات عسكرية مباشرة. ولكن لا يُستبعد بأن تتعرض الكويت لضغوطات أمريكية في الفترات المقبلة.

وقد كان من الواضح بأن سياسة ترمب الخارجية في منطقة الشرق الأوسط تركز على دمج إسرائيل في النظام الإقليمي الأمني. ومن المتوقع في حال فوز ترمب بفترة رئاسية أخرى أن تزداد ضغوط إدارته على الدول الخليجية التي لم تنضم إلى اتفاق السلام مع إسرائيل وفي مقدمتها دولة

٨ - فيصل أبو صليب، العوامل المؤثرة في قرار الكويت: إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٣، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٥١-٥٢ صيف-خريف ٢٠١٦.

٩ - شفيق الغبرا، هل تصمد الكويت: كيف ولماذا؟، لندن، القدس العربي، ٢٠٢٠.

الكويت. ومن السيناريوهات المحتملة كذلك فيما يتعلق بملف الكويت والتطبيع مع إسرائيل:

- انضمام دولة قطر وسلطنة عمان لاتفاق السلام مع إسرائيل، خصوصاً وأن قطر بادرت إلى اتخاذ بعض خطوات التقارب مع إسرائيل خلال فترة التسعينيات مثل افتتاح مكتب تجارب إسرائيلي في أراضيها. وكذلك سلطنة عمان التي استقبل فيها السلطان قابوس رحمه الله رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في مسقط، وكذلك ترحيبها بالخطوة الإماراتية البحرينية.

- تغيير الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية باتجاه قبول التطبيع مع إسرائيل.

ومثل هذه السيناريوهات، وخصوصاً تغيير الموقف السعودي سوف يجعل الكويت في موقف صعب وضغط، نتيجة لاعتماد الكويت على التنسيق المشترك مع دول منظمة مجلس التعاون الخليجي.

ومن الممكن أن تستمر الكويت بنفس موقفها الثابت حتى بعد تغير مواقف الدول الخليجية الأخرى وخصوصاً السعودية. وقد حصلت في السابق مواقف وأزمات اتضح فيها الموقف الكويتي المستقل، مثل الأزمة الخليجية.

وهناك من يرى بأن لدى الكويت القدرة على الرفض لأي قضية لا تؤيدها ولا ترى فيها تحقيقاً لمصلحتها الاستراتيجية، وذلك لتمتع الكويت باستقلال قرارها الخارجي^(١٠). ومن الواضح اليوم خصوصاً بعد

١٠ - التطبيع وأبعاده والموقف الكويتي، مقابلة حمزة زوبع مع شفيق الغبرا، قناة مكملين، اسطنبول، أغسطس ٢٠٢٠.

ظهور الأزمة الخليجية بأنه لا يوجد هناك تنسيق في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإنه ليس من الضروري أن تتبع الكويت نفس خطوة التطبيع حتى لو قامت جميع دول المجلس باتخاذ قرار التقارب والتطبيع مع إسرائيل.

وربما تسعى الكويت إلى تنويع بدائلها الاستراتيجية لتخفيف الضغط الأمريكي، وتعزيز سياسة الاتجاه شرقاً نحو الانفتاح على الصين وحتى روسيا، والتنسيق مع قوى إقليمية في المنطقة وتعزيز التعاون معها وفي مقدمتها تركيا، وذلك وفق استراتيجية كويتية تهدف إلى ضمان الأمن القومي الكويتي وثبات مناهج التوازن والحياد وتعزيز سياسة «صفيرية المشكلات والأعداء والخصوم».

خاتمة

عانت المنطقة العربية من أزمات عديدة في السنوات الأخيرة وزاد الأمر حدة بعد ثورات «الربيع العربي» وتبعاتها ، فلم تستقر المنطقة ولم تهدأ الفوضى. وظهرت نتيجة لتراجع أدوار الدول العربية الرئيسية في المنطقة، خطوات التقارب الخليجي الإسرائيلي، ولا شك بأن لهذه المتغيرات تأثيرات مستقبلية محتملة على دولة الكويت وسياستها الخارجية وظروفها الداخلية.

المراجع



المراجع

- ١- د. أبو صليب، فيصل. (٢٠١٦). العوامل المؤثرة في قرار الكويت: إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٣، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٥١ - ٥٢ صيف-خريف.
- ٢- أقضي، محمد الشريف / وناسي، لزهرة. (٢٠٢٠). إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية، الجزائر: المجلة الجزائرية للأمنوا لتنمية، المجلد ٩، العدد ٢.
- ٣- إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول، الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٣٦/١٠٣ المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٨١.
- ٤- التطبيع وأبعاده والموقف الكويتي، مقابلة حمزة زوبع مع د. شفيق الغبرا، قناة مكملين، اسطنبول، أغسطس ٢٠٢٠.
- ٥- التوازن والحياد في الكويت، مقابلة قناة الجزيرة مع د. فيصل أبو صليب، الدوحة، أكتوبر ٢٠٢٠.
- ٦- د. الشايحي، عبدالله خليفة. (٢٠١٩). أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور - الأسباب - الوساطات - وسيناريوهات المستقبل / ٢٠١١ - ٢٠١٩، (ط/٢). الكويت: آفاق للنشر.
- ٧- د. النفيسي، عبدالله. (٢٠٢٠). التطبيع خيانة، فيديو على موقع يوتيوب، ١٥ أغسطس.
- ٨- العلاقات الخليجية الاسرائيلية: من حل المسألة الفلسطينية إلى مواجهة النفوذ الإيراني، منتدى السياسات العربية، نوفمبر ٢٠١٩.

٩- د.الغبرا، شفيق. (٢٠٢٠). هل تصمد الكويت: كيف ولماذا؟، لندن: القدس العربي.

١٠- الفضالة، فهد يوسف. (٢٠١١). مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي: دراسة تحليلية لكلمات صاحب السمو الشيخ / صباح الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت - رحمه الله، (ط/١) الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الاصدارات الخاصة: ٣٢.

١١- الكويت آخر من يطبع مع اسرائيل ، الكويت، صحيفة القبس، أغسطس ٢٠٢٠.

١٢- مؤتمر دور المنظمات الإقليمية والدولية في صناعة الاستقرار، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ابريل ٢٠١٨.



